

التغيير التنظيمي المفروض وآثاره على الأداء السوسيو-اقتصادي الجزائري

مقاربة سوسيولوجية

Organizational change imposed and its effects on the socio-economic performance-Algerian Sociological approach

قاسي سمير¹، حرايرية عتيقة²

¹ طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر) samir.gaci@univ-alger2.dz

² أستاذة التعليم العالي، جامعة الجزائر 2-أبو القاسم سعد الله (الجزائر) atika.herairia@univ-alger2.dz

تاريخ النشر: 2021/02/27

تاريخ القبول: 2021/01/27

تاريخ الاستقبال: 2020/12/11

ملخص: أدى الفعل النقابي الاستراتيجي للنقابات المستقلة بما تملكه من مصادر السلطة، إلى تحقيق عدة مطالب سوسيو-اقتصادية، وبشكل أساسي الرفع من الأجور بنسبة تجاوزت 50% خلال فترة الممتدة بين سنتي 2008/2016. نتيجة استحداث رتب جديدة في المسار المهني للموظفين. فأدى ذلك إلى نتائج عكسية على القدرة الشرائية للعمال والموظفين، وأوقعهم في الوهم النقدي نتيجة تفاقم ظاهرة التضخم. هذا التغيير في القواعد التنظيمية لعلاقة العمل جاء بعد نزاعات جماعية شهدتها عدة قطاعات حيوية، انتهت بعد خطوة التغيير التفاوضي إلى نقطة التوازن الداخلية الضرورية لاستمرار التنظيمات. يهدف هذا البحث إلى معرفة التداعيات الخارجية لهذا التغيير التنظيمي المفروض داخل المنظمات، على الواقع السوسيو-اقتصادي للمجتمع الجزائري، الذي فرض منطقه من خلال لجوء الحكومة الجزائرية إلى عدة آليات ضرورية لاستعادة التوازنات المالية الكبرى للجزائر، كصندوق ضبط الموارد والتمويل غير التقليدي، وفشلها في الحد من ظاهرة التضخم.

كلمات مفتاحية: الكتلة النقدية؛ التضخم؛ صندوق ضبط الموارد؛ والتمويل غير التقليدي

Abstract: The strategic trade union action of the independent unions, with the sources of power they possess, has led to the fulfillment of several socio-economic demands, mainly an increase in wages by more than 50% during the period extending between the years 2008/2016. Because of creating new ranks in the employees' career path. This led to adverse consequences on the purchasing power of workers and employees, and placed them in a monetary illusion because of the exacerbation of the phenomenon of inflation.

This research aims to find out the external implications of this organizational change imposed within the organizations on the socio-economic reality of Algerian society, which imposed its logic through the Algerian government's resort to several necessary mechanisms to restore Algeria's major financial balances and its failure to curb the phenomenon of inflation.

Key words: monetary block; Inflation; Resource Control Fund; Unconventional financing

1. مقدمة

شهدت الجزائر تحولات عميقة في تشريعات علاقة العمل بمؤسساتها الخدمائية انطلاقاً من بداية الألفية الثالثة، نتيجة تحسن وضعها الأمني والاقتصادي. من خلال صدور تشريعات تتعلق بالوظيفة العمومية، بهدف تحسين الوضعية السوسيو-اقتصادية للموظف الجزائري. يتعلق بالأمر 06-03¹ ثم تبعه صدور المراسيم التنفيذية الخاصة بكل قطاع وزاري. فاعتبرت النقابات المستقلة للتربية أن محتوى المرسوم التنفيذي 08-315² الخاص بموظفي قطاع التربية لا يتطلع لطموحاتهم المهنية، فبدأت تشهد سلسلة من الإضرابات المفتوحة التي أدخلت هذا القطاع في نزاعات جماعية استمرت لعدة سنوات. انتهت بتحقيق عدة مطالب سوسيو-اقتصادية، نتيجة ما تملكه من مصادر السلطة، فرضت بها التغيير في القواعد التنظيمية للتوظيف والمسار المهني، ونتج عنها زيادات كبيرة في الأجور. إلا أن صدمة العمال والموظفين كانت كبيرة عندما تفاجأوا أن هذه الزيادات سرعان ما امتصتها الزيادات في أسعار كل المواد الاستهلاكية، وأعدت النقابات المستقلة لنقطة الصفر بمطالبتها حماية القدرة الشرائية، وتحسين الأجور من جديد؟

هذا يطرح إشكالية وعي النقابات المستقلة بالوضع الحقيقي للاقتصاد الجزائري من جهة، الذي يعتبر اقتصاد خدماتي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل الجباية البترولية بنسبة 95%، وبآليات توازن الأسعار بين الأجور الأسمية التي يحصلها الموظفون والأجور الحقيقية التي يفرضها السوق، بفعل تفاقم ظاهرة التضخم من جهة أخرى. قبل الإقدام على أي خطوة غير عقلانية.

- **الإشكالية:** رغم أن مطالب نقابات التربية المستقلة السوسيو-اقتصادية مشروعة، إلا أن المبالغة في المطالبة برفع الأجور بدون مراعاة إمكانيات وقدرات التنظيم الرسمي، غالباً ما تكون نتائجها معاكسة لتوقعات العمال والموظفين. ف: " الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دوراً بارزاً في تفاقم الضغوط التضخمية ... نتيجة الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في المعدلات الإنتاجية، وخاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادات في معدلات الأجور بغض النظر عن الزيادة الإنتاجية. ونظراً لذلك فإن الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد... بما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار." ³ فتوصف خطوة النقابات المستقلة بالعقلانية المحدودة، ولهذا يكون رد فعل الوزارة الوصية مقاوم للتغيير التنظيمي ويرفض أي زيادة في الأجور. فيدخل الشركاء الاجتماعيين في دوامة من نزاعات جماعية، تنتهي بفرض عدة مطالب مهنية بعد مفاوضات عسيرة تدوم غالباً فترة زمنية طويلة. يتحول فيها التفاوض إلى مساومة لا تحسب عواقبها على توازنات المالية للنسق التنظيمي" ف: " التفاوض يدل على عملية ديناميكية يراد لها أن تحل ما بين الطرفين المتنازعين من مشكلات خلافية مشتركة، ومن ثمة فهي عملية عقلية تقوم على احترام متبادل بين طرفيها... أما المساومة فهي عملية نفعية بحتة، إذ يسعى كل طرف لتحقيق مكاسب

تجئ بالضرورة على حساب خسارة الطرف الثاني.⁴ هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذه البحث الاستطلاعي للإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي آثار التغيير التنظيمي المفروض للمنظمات على الأداء السوسيو-اقتصادي للجزائر؟
- ماهي الآليات التي تنتهجها الدولة لاستعادة توازناتها المالية الضرورية لتوفير ميزانية التسيير؟
- الفرضية: وقد افترضنا بعد بحث استطلاعي حول ظاهرة التضخم والتوازنات المالية:
- للتغيير في القواعد التنظيمية للتوظيف والمسار المهني، آثاره السلبية على الأداء السوسيو-اقتصادي للجزائر، من خلال تفاقم ظاهرة التضخم، التي تنعكس على القدرة الشرائية للعمال والموظفين.
- تلجأ الدولة إلى عدة آليات لتعديل النسق الاقتصادي الضروري لاستعادة التوازنات المالية الكبرى، كصندوق ضبط الموارد لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة الجزائرية.
- أهداف الدراسة:

التعرف على انعكاسات التغيير التنظيمي المفروض، على الأداء السوسيو-اقتصادي للمجتمع الجزائري. من خلال ما يسببه من تفاقم ظاهرة التضخم، بفعل زيادة العرض النقدي بفعل الزيادة في أجور الموظفين. التعرف على الآليات التي تلجأ إليها الدولة، لتعديل النسق الاقتصادي واستعادة توازناته المالية الكبرى.

- منهجية الدراسة وتقنيات البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة الاستطلاعية على المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة الظواهر الاجتماعية الناتجة عن التغيير التنظيمي المفروض (المتغير المستقل). بما أن البحث يهدف للحصول على معطيات كمية وكيفية عن ميزانية التسيير، وعلاقتها بظاهرة التضخم (المتغير التابع). وصندوق ضبط الموارد كأحد آليات استعادة العجز في الموازنة العامة للدولة. وتم استعمال في هذا البحث الاستطلاعي للحصول على المؤشرات التي تخدم موضوع البحث، تحليل محتوى وثائق تتعلق بميزانية التسيير، الكتلة النقدية، مؤشر الأسعار ونسبة التضخم وصندوق ضبط الموارد...

- المجال المكاني والزمني: أجريته الدراسة الاستطلاعية على ميزانية التسيير والاعتمادات المخصصة لنفقات تسيير الدوائر الوزارية للدولة الجزائرية. وكل تبعاتها على التوازنات السوسيو-اقتصادية للمجتمع. وشملت الفترة الزمنية الممتدة بين 2008 إلى غاية 2019.

2. الإطار النظري للبحث :

1.2 تحديد المفاهيم:

مفهوم الكتلة النقدية والمجموع النقدي M_2 : تمثل الكتلة النقدية " مجموع الأموال المتاحة النقدية والشبه النقدية المتداولة في أي اقتصاد، ويتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة. أما M_2 فهي العملة الورقية والمعدنية الموجودة في السوق والتي يتداولها الأفراد في معاملاتهم اليومية (M_1)، مضافا

إليها حجم النقود المحتفظ بها لدى البنوك التجارية على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب. مضافا إليها الودائع

الادخارية والودائع لأجل التي تستحق خلال مدة قصيرة " ⁵.

مفهوم مؤشر أسعار المستهلك: مؤشر أسعار المستهلك (IPC) يقيس تطور متوسط مستوى أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، موزونة بحصتها في متوسط استهلاك الأسرة. المؤشر (105 على سبيل المثال) يسمح بقياس التضخم (أو الانكماش في حالة انخفاض الأسعار) على مدى فترة معينة، وبالتالي تطور قيمة النقود. " ⁶ و" هو أداة قياس التضخم. يجعل من الممكن، بين فترتين معينتين، تقدير متوسط التغيير في أسعار المنتجات التي تستهلكها الأسر. إنه مقياس يلخص تطور أسعار المنتجات بجودة ثابتة. ويتم نشره شهريا في الجريدة الرسمية. يُستخدم مؤشر الأسعار باستثناء التبغ لفهرسة العديد من العقود الخاصة، والنفقة، والمعاشات السنوية، وكذلك لزيادة الحد الأدنى للأجور. " ⁷

مفهوم التضخم: " التضخم هو انخفاض دائم في قيمة العملة " ⁸ وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وبالرغم من وجود اختلاف في إعطاء تعريف محدد للتضخم، إلا أن هناك اتفاق على أن التضخم كما يرى " جونسون johanson " هو " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وبحسب خلال فترة زمنية محددة عادة سنة. والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي للفرد والدولة " ⁹ ويُعرّف أنصار النظرية الكمية التضخم بأنه: "زيادة كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت، ويعرف أيضاً على أنه انخفاض القوة الشرائية للنقود". ¹⁰ من التعارف السابقة نستنتج أن فقدان القدرة الشرائية ناتج عن ظاهرة التضخم، الذي يعتبر " ظاهرة نقدية بحيث تكون فيها زيادة غير عادية وسريعة لكتلة النقود مقارنة بحجم الإنتاج. " ¹¹

2.2 النظرية النقدية المفسرة للتضخم:

نظرية التضخم قديمة جدا، وفي شكلها المعروف أكثر، تضع في علاقة المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار. ¹²

جدول 01: يبين أهم النظريات النقدية المفسرة للتضخم

النظرية	الرواد	مبدأها	نقد النظرية
النظرية الكمية التقليدية للنقود	Jean Bodin	أول تحليل كمي للنقود . في شجاره الشهير مع Malestroit، عزا الارتفاع العام في الأسعار في أوروبا في القرن 16 إلى التدفق الهائل للمعادن الثمينة القادمة من الأمريكتين. مثل هذه النظرية لها الاستحقاق ببساطتها. هي نظرية "النقود-غطاء". الظواهر النقدية تأتي فقط لتضاف على الظواهر الحقيقية، بلا تأثير فيها وبالتالي، من الواضح أن مستوى السعر العام يتحدد بشكل مباشر بشروط العرض النقدي.	أظهر كينز Keynes أنه في حالة العمالة الناقصة، كان عرض النقود أحد المتغيرات التي من المحتمل أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية للدخل والعمالة.
النظرية الكمية	Milton	تحليل تراث النقود، الذي نوقش عند كينز، أصبح مركز هذا	هذه النظرية جذابة بالطبع باتساقها

وتوصياتها للسياسة الاقتصادية . قد تبدو كفاءة السياسيين في إدارة الاقتصاد كحجة مقنعة لكثير من الناس . لكن، أولاً، الأساس التجريبي لنظرية فريدمان مشكوك فيه. لم يتم تحديد استقرار وظيفة الطلب على النقود بشكل واضح.	التحليل النقدي؛ يحظى الطلب على النقد باهتمام هؤلاء المنظرين .الطلب على النقود يصبح طلباً على التحصيل النقدي الحقيقي، الذي يعتمد على الدخل والثروة بالقيمة الحقيقية، ومعدلات العائد على الأصول . ومع ذلك، لا يزال العرض النقدي خارجياً.	Friedman	الجديدة
هذا الامتداد الأول للنظرية الكينزية يحتفظ بنطاق محدود. توازن الميزانيات لم تسمح بمكافحة التضخم بشكل فعال . ولكن قبل كل شيء، لم تستطع هذه النظرية تفسير تلازم التضخم والبطالة.	ليس لدى الكينزيين نفس مفهوم التضخم، لأن المستوى العام للأسعار يتم تحديده من خلال "وحدة الأجور". على الرغم من أن تحديد معدل الأجور النقدية لم يتم توضيحه بالكامل من قبل كينز، فإن عملية تحديد الأجور النقدية يدخل بشكل مباشر في تحديد المستوى العام للأسعار . بالنسبة لكينز، ما دام المرء في فترة العمالة الناقصة، ووحدة الراتب والمستوى العام للأسعار ثابتان بشكل أساسي.	J.M. Keynes	النظرية الكينزية

المصدر: Thorn R. S, Bernard R. "L'état actuel des théories de l'inflation devant l'inflation : des théories. "In: *Économie rurale*. N°113, 1976. P 5/8. Fichier pdf généré le 08/05/2018.

3. عرض نتائج البحث الاستطلاعي وتحليلها سوسيولوجيا

1.3 التأثير على الأداء الاقتصادي:

سنعتمد في معرفة تأثير التغيير التنظيمي المفروض، على التغيير في القواعد التنظيمية للمسار المهني

الذي فرضه الفعل النقابي الاستراتيجي للنقابات المستقلة للتربية في الجزائر، وكان من نتائجه زيادات كبيرة في أجور العمال والموظفين في كل القاعات خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2016/2008. عند دراسة أي ظاهرة اجتماعية من جانب واحد يميز التخصص الذي ينتمي إليه الباحث مهما كان مجاله، فإنها لا تخلو من الجوانب الأخرى الاقتصادية منها والسياسية أو الثقافية التي تحتاج إبراز الجوانب المتعلقة بها. حتى نستطيع تحليلها وتفسيرها من كل جوانبها باعتماد مقاربة نسقية. ويذكر كروزبي بأن "النسق هو مجموعة أين كل أجزائه تكون مترابطة، وهو ما يميزه عن المجاميع البسيطة، والذي يمتلك في نفس الوقت الآليات التي تحافظ على هذه البنية، والتي نسميها آليات الحفاظ على التنظيم. والنسق الإنساني يستجيب لهذا التعريف الواسع جداً، كما بالنسبة للنسق المادي".¹³ وهنا تكمن أهمية الدراسات البيئية التي لها علاقة بالظاهرة محل الدراسة الاستطلاعية. فمع الحفاظ على استقلالية كل علم من علوم الإنسان يجب علينا استكشاف بطريقة نسقية الروابط التي توحدتهم ببعضهم البعض.¹⁴ ولهذا سنعتمد على هذه الدراسات التي لها علاقة بظاهرة التضخم، لتفسير تأثير التغيير التنظيمي على الأداء السوسيو-اقتصادي، ومنه نؤكد أو ننفي الاتهام المثار ضد النقابات المستقلة أنها تثبط التطور الاقتصادي وتخل بتوازنات المالية للتنظيمات،

وبالتالي تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للموظفين.

تغيرات ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية لسنوات 2016/2008.

لمعرفة تطور ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية، اعتمدنا على قانون المالية للفترة الممتدة بين 2008 و 2016 كما هو موضح في الجدول التالي، ولكن قبلها نتعرف على ماهية ميزانية التسيير؟

• **ميزانية التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين (الأجور والمنح...) ونفقات المعدات كما أشار إليه القانون 84-17.¹⁵

الجدول 02: تطور الاعتمادات ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية 2006 إلى 2016.

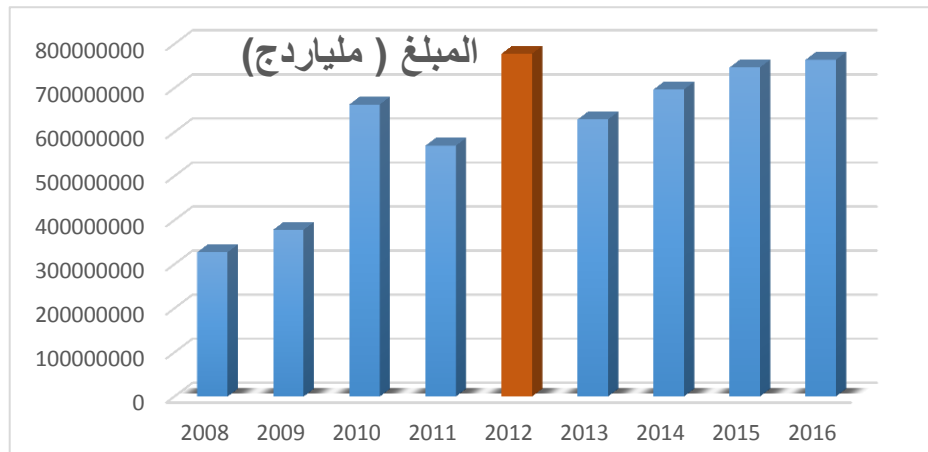
السنوات	المبلغ (دج)	المجموع العام لكل الدوائر الوزارية	الجريدة الرسمية
2007	268.969.543.000	1.652.698.265.000	العدد 47 /ص 11
2008 (التكميلي)	327.291.761.000	2.363.188.196.000	العدد 42 /ص 21
2009 (التكميلي)	378.552.936.000	2.661.257.650.000	العدد 44 /ص 24
2010 (التكميلي)	662.916.579.000	3.445.999.823.000	العدد 49 /ص 22
2011	569.317.554.000	3.434.306.634.000	العدد 80 /ص 26
2012 (التكميلي)	778.093.508.000	4.925.110.475.000	العدد 08 /ص 15
2013	628.664.041.000	4.335.614.484.000	العدد 72 /ص 26
2014	696.810.413.000	4.714.452.366.000	العدد 68 /ص 46
2015	746.643.907.000	4.972.278.494.000	العدد 78 /ص 47
2016	764.052.396.000	4.807.332.000.000	العدد 72 /ص 37

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على قوانين المالية للسنوات من 2007 إلى 2016. الصادرة في الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية كما وردت في الجدول.

يظهر بوضوح من خلال ملاحظة تغيرات اعتمادات ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية بين 2008 إلى 2012، زيادة بنسبة 172.34 %، فانتقلت من 327 مليار دج في سنة 2008 إلى 778 مليار دج في 2012. فأدت إلى ارتفاع الكتلة النقدية M_2 خلال هذه المدة بنسبة 71.66%. كما أن نسبة قطاع التربية من المجموع العام للاعتمادات المالية بالنسبة للدوائر الوزارية الأخرى تراجع قليلا بعد أن كان في سنة 2007 يمثل 16.27 % أصبح 15.79 % في 2012، لصالح قطاعات أخرى، كقطاع الأمن والدفاع.

ويفسر هذا التطور في ميزانية التسيير التي " شهدت ارتفاعا ملحوظا بالأرقام المطلقة حيث ارتفعت من حوالي 881 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 4807 مليار دينار. وهذا بسبب ارتفاع نفقات الأجور والرواتب، والتدخلات الاجتماعية الكثيفة، نتيجة الاحتجاجات المتكررة والاضرابات وغيرها من الأسباب. وقد شكلت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة حوالي 60% سنة 2016.¹⁶ وهذا التطور في ميزانية التسيير الذي حدث داخل المنظمات القطاعية نتيجة إعادة تصنيف موظفيها، واستحداث رتب جديدة في المسار المهني. فتحت نقاشات واسعة حول مدى شرعية هذه الخطوة، وخطورتها على الموازنة العامة للدولة. فازداد المجموع العام لميزانية التسيير للدوائر الوزارية، تقريبا بثلاثة أضعاف عما كان عليه سنة 2008. تسبب في زيادة مطردة في الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

الشكل 01: يبين تغيرات ميزانية التسيير من 2008 إلى 2016.



المصدر: من انجاز فريق البحث باعتماد بيانات الجدول 02

تطور حجم الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة 2013/2008

" الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر يقيس الثروة المتولدة في بلد ما، خلال فترة معينة. يتم حسابها عن طريق إضافة القيمة المضافة، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة (TVA) ولكن أيضا الضرائب على منتجات محددة مثل المنتجات البترولية والتبغ والكحول أو المنتجات المستوردة (الرسوم الجمركية) في مقابل هذه الضرائب يتم اقتطاع منطوقا الإعانات التي تدفعها الدولة." ¹⁷ والجدول التالي يبين معدل نمو الكتلة النقدية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

الجدول 03: يبين تطور الكتلة النقدية M_2 (الوحدة: مليار دينار جزائري).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكتلة النقدية M_2	6955.9	7178.7	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5
معدل نمو M_2 %	16.0	3.2	13.8	19.9	10.9	8.4
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	2.4	2.1	3.6	2.8	3.3	2.8

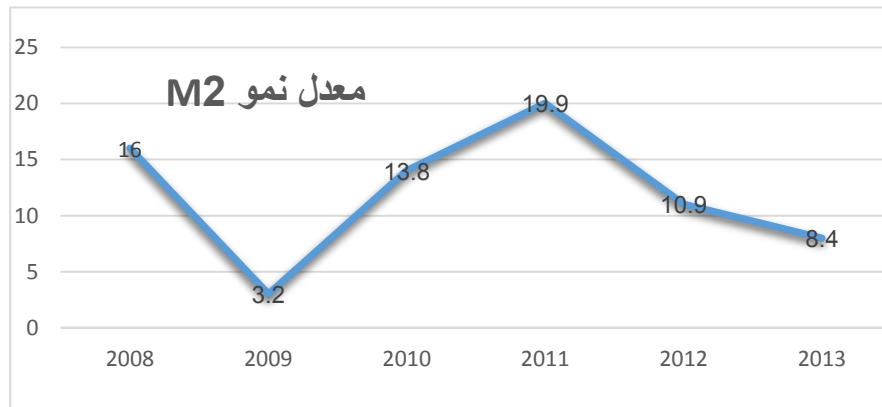
المصدر: المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. <http://www.ons.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2019/10/15.

- التحليل السوسيولوجي لتطور ميزانية التسيير وحجم الكتلة النقدية

نلاحظ من خلال تطور أرقام الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 أنها تقريبا تضاعفت، فانتقلت من 6955.9 إلى 11941.5 بنسبة زيادة تفوق 60% وهذا راجع إلى الخلل بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة معدل نمو الكتلة النقدية M_2 . ويمكن هذا الخلل في عدم تطابق نمو الناتج المحلي والنمو النقدي، خاصة سنة 2011 بنسبة قاربت 20 % في مقابل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة لم تتجاوز 2.8 % في هذه السنة. بعكس نسبة نمو الكتلة النقدية M_2 خلال هذه السنة

التي ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى 9929.2 مليار دينار جزائري.

الشكل 02: تمثيل البياني لمعدل نمو الكتلة النقدية.



المصدر: من انجاز مجموعة البحث باستعمال بيانات الجدول 03

وهذا الخلل يؤدي إلى ما يسمى بظاهرة التضخم. وبحسب فرضيات النظرية النقدية المعاصرة التي ترجع التضخم إلى ظاهرة نقدية، يتفق فريدمان مع المدرسة الكلاسيكية في اعتبار التضخم ظاهرة نقدية، تحدث نتيجة النمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج. بمعنى أن كمية النقود المتداولة في المجتمع تزيد بنسبة تفوق الزيادة في حجم الإنتاج مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.¹⁸ كما أن زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في عرض السلع يدفع بالأسعار المحلية في كل مرة نحو الارتفاع، مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية. ويدفع النقابات المستقلة إلى المطالبة في رد فعل متناقض إلى حماية القدرة الشرائية، التي كانوا السبب في تدهورها بمطالبهم غير العقلانية بفرض التغيير في سلم الأجور من خلال نضالهم الاستراتيجي. بدون وعي بتبعاتها على الاقتصاد الوطني الحقيقي.

وهذا ما يفسر أن التنظيم الممثل في وزارات القطاعات الحكومية تلجأ في كل مرة إلى مقاومة التغيير، برفض المطالب التي تتعلق بالزيادة في نفقات المستخدمين وخاصة الأجور. وتدخل مع النقابات المستقلة في نزاعات جماعية. تنتهي بتدخل أطراف خارج حدود التنظيم (الحكومة، الرئاسة...) لحسم الأمور بعد أن تكون قد هددت استقرار مؤسسات الدولة، بتحول النزاع الجماعي من نزاع مهني إلى

قضية اجتماعية ثم سياسية. على اعتبار أن وزارة التربية ليس من صلاحياتها اتخاذ قرارات تمس الزيادة في نفقات التسيير، كما كانت تصرح بذلك في كل مرة. فتصبح تلعب دور الوسيط بين النقابات المستقلة والحكومة.

وهذا ما يتطلب شراكة حقيقية بين جميع الفاعلين الاجتماعيين بعيدا عن العقلانية المحدودة للفاعل الاستراتيجي ف: " الفاعلون هم عقلانيون-في إطار النسق الذي يحددها لهم-ولكن عقلانياتهم محدودة بالزمن والوسائل التي يملكونها، وسيكتفون باتباع هدف يرضونه.¹⁹ وهو ما يعيد بهذه الخطوة غير المدروسة العلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين داخل التنظيم إلى نقطة الصفر بعودة النزاعات الجماعية من جديد في

كل مرة، حول قضية الأجور نتيجة تراجع قيمتها وارتفاع أسعار المواد الأساسية تبعا لزيادة نسبة التضخم.

- فماهي آثار تضاعف ميزانية التسيير والكتلة النقدية على الأداء الاقتصادي للمجتمع ككل؟

التطور السنوي لمعدلات التضخم خلال الفترة 2016/2008:

أكدت الدراسات التي أجراها بنك الجزائر حول محددات التضخم، المساهمة القوية للتوسع النقدي الذي يقاس بالإجمالي النقدي M2 (باستثناء ودائع العملات الأجنبية والودائع من قطاع المحروقات) في التضخم. في عام 2011، تم تفسير 63 % من التضخم من خلال هذا العامل.²⁰ ويشير معدل التضخم إلى النسبة المئوية للتغيرات التي تسجلها الأسعار خلال مدة زمنية، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول 04: يبين معدل التضخم المعبر عنها بالنسبة المئوية لتغيرات الأسعار.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤشر العام	123.98	131.10	136.23	142.39	155.05	160.10	164.77	172.65	183.70
التغيرات %	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4

المصدر: Indice des Prix à la Consommation 2009 -2018 / Office National des Statistiques,

- Alger: O.N.S., 2019 – 72p: Tabl, Graph. (21 x 29,7 cm) - (Coll. Statist. n° 211: Série E

ISSN 1111 –5092 ISBN 978-9961-40-119-4 DL: 1er Semester 2019. P 66.

يظهر من خلال قراءة تغيرات المؤشر العام خلال السنوات 2016/2008، أنه يسجل في كل سنة زيادة المؤشر العام مما يدل على حدوث تضخم. فانتقل المؤشر العام من 123.98 سنة 2008 إلى 183.70 سنة 2016. وقد سجلت نسبة التغير سنة 2012 أكبر قيمة لها قاربت 9 %، التي تعتبر نسبة كبيرة.

التحليل السوسيولوجي لتطور معدلات التضخم وآثاره الاقتصادية:

قيمة التضخم التي سجلت في سنة 2012 المقدرة ب 8.9 " تفوق قيمة العتبة المقدرة ب: 6.5 % لمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة توافق أغلب الدراسات القياسية التي تناولت نماذج (RT) لعتبة التضخم، بما في ذلك دراسة خان صنهاجي (2001)، ويعني ذلك أن المعدلات المرتفعة من

التضخم تكون ضارة وذات تأثير سلبي على أداء النشاط الاقتصادي كنتيجة لارتفاع المستويات العامة للأسعار وتراجع القدرة الشرائية للعملة مما يفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة. كما ينتج عن ذلك تراجع الطلب المحلي الذي بدوره ينعكس في صورة انكماش في الإنتاج المحلي وخسارة أصحاب المشروعات، بسبب تكس السلع وارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع صادرات الدولة بسبب تراجع القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا. كل هذا يؤدي إلى كبح النشاط الاقتصادي.²¹

عند مقارنة التضخم الذي حدث سنة 2012 قارب فيها نسبة 9 %، مع ميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية لهذه السنة التي زادت فيها النسبة بـ 36.67 % عن السنة التي قبلها، بالإضافة للقطاعات الأخرى التي زادت تقريبا بنفس القيمة، ففقرت فيها الكتلة النقدية M_2 بنسبة 10.9 %، نفهم جيدا تأثير التغيير التنظيمي الذي حدث بعد صدور المرسوم التنفيذي 12-240 الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2008، والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، وبالمثل حدث في القطاعات الأخرى. وأعقبه زيادة مهمة في نفقات المستخدمين وبخاصة الأجور. فـ " عرفت الألفية الجديدة نموا متزايدا للكتلة النقدية، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 11013 مليار دج سنة 2012 ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها التوسع في حجم الائتمان وزيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الانفاق الحكومي.²² ومن بين أهم أسباب هذا الارتفاع، مطالبة النقابات المستقلة في كل مرة بالزيادة في الأجور. إلا أن هذا التغيير في القواعد التنظيمية للتوظيف والمسار المهني، دفع ثمنه المجتمع ككل من خلال ارتفاع التضخم وكبح النمو الاقتصادي من جهة، وانخفاض القدرة الشرائية للعمال والموظفين من جهة أخرى، فالتغيير الذي حدث في هذه الحالة هو تغيير سلبي وشكلي، لأن الزيادات الكبيرة في الأجور امتصتها الزيادات في الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية. وهكذا عادت النقابات المستقلة إلى نقطة الصفر من خلال مطالبتها بتحسين القدرة الشرائية للأساتذة والمعلمين. كما حدث مثلا في الإشعار بالإضراب الوطني ليومي 17 و18 أكتوبر 2016 ويومي 24 و25 أكتوبر 2016 الذي كان من ضمن مطالبه حماية القدرة الشرائية لكل العمال والموظفين. تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك عوامل أخرى تسبب ظاهرة التضخم أشرنا إليها سابقا، بالإضافة إلى الارتفاع في معدلات الأجور. فمحددات التضخم متنوعة ومعقدة مع سيطرة المصدر النقدي، كما تشير معظم النظريات.

" من خلال ما تقدم يتضح لنا وطبقا لمعيار معامل الاستقرار النقدي، أن الاقتصاد الجزائري عانى من ضغوط تضخمية في أغلب سنوات تطوره، وذلك نتيجة اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لكمية النقود ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. بحيث ومع استمرار النقود بالزيادة بطريقة سريعة وغير طبيعية وبمعدلات تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ارتفعت قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي. بمقابل الزيادة في حجم الطلب مما يساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع... ويمكن تحليل ومناقشة أهم الأسباب

الداخلية المكونة للضغوط التضخمية في الجزائر إلى الإفراط في الإصدار النقدي، وارتفاع الأجور نتيجة مطالب النقابات العمالية في أغلب القطاعات الصناعية والخدماتية واستجابت الحكومة لمعظم تلك المطالب.²³ فكتلة الأجور تعتبر المحدد الأساسي للتضخم في الجزائر.

ويمكن أن نلخص الآثار الاقتصادية للتضخم على الدول في النقاط التالية:

- " التأثير على الدخل: إذا كانت نسبة ارتفاع الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في دخول الأفراد، فإن ذلك سينعكس على انخفاض القوة الشرائية (أو انخفاض الدخل الحقيقي) لدى الأفراد. ويعيد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة...
- التأثير على المدخرات والودائع: إذا كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من نسبة الفائدة على الودائع، فإن معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل الفائدة المعلن... وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد تتخفّض.

- التأثير على القطاع الخارجي (الصادرات والواردات): تتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقابل السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية وارتفاع عرض السلع الأجنبية.
- التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية: حيث يعمل على ترسيخ حالة من عدم التأكد حول الوضع الاقتصادي في الدولة. فيؤدي إلى انخفاض المدخرات ومن ثم انخفاض الاستثمار وهو ما يسمى (الركود الاقتصادي).

- التأثير على مستوى التوظيف والعمالة: يترتب عنه حدوث خسائر مالية للمؤسسات القائمة، وإفلاس بعضها. وهذا بدوره ينعكس على العمالة سواء بالتسريح أو التصفية أو عدم وجود فرص عمل جديدة.²⁴ وكل هذه الآثار التي تخلفها ظاهرة التضخم تنطبق تماما على الوضع العام للجزائر.

2.3 آليات تعديل النسق الاقتصادي:

في كل مرة يحدث تغيير تنظيمي على مستوى مؤسسات الدولة الرسمية، إلا ويحدث معها تعديل للنسق الاجتماعي بكل تحت - أنساقه، وذلك لاستعادة التوازن الضروري لاستمراره. فـ: "ديناميكية التوازن الاجتماعي في الحقيقة هي خطوة للتغيير، فهي تصف الطريقة التي يشتغل بها كل مجتمع، بدون أن يعرف بالضرورة تغييرا في البناء. فلا يجب إذن خلط هذه الديناميكية مع التغيير الاجتماعي".²⁵ فما هي الآليات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لتوفير الكتلة النقدية المتعلقة بميزانية تسيير مختلف المؤسسات وبالأخص الخدماتية منها.

تلجأ الدولة إلى عدة آليات لاستعادة التوازنات المالية، التي تمكن النسق السوسيو-اقتصادي كتحته نسق اجتماعي من الاستمرار. وأهم هذه الآليات التي ظهرت بشكل متتابع نذكر ما يلي: صندوق ضبط الإيرادات؛ القرض الوطني للنمو الاقتصادي؛ وأخيرا التمويل غير التقليدي.

1- صندوق ضبط الإيرادات:

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد (fonds de régulation des recette) ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،²⁶ حيث نصت المادة 10 منه على أنه: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد، يكون وزير المالية الأمر بالصرف الرئيسي".²⁷ يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.
- وتزامن إنشاؤه في هذه السنة مع الارتفاع الكبير في أسعار البترول، وأما المهمة المفترضة لهذه الصندوق فهو كضمان لحقوق الأجيال القادمة من جهة، كآلية لتعديل الموازنة وضبط توازنها في حالة انهيار الأسعار مستقبلاً.²⁸ وقد حددت المادة 10 دور هذا الصندوق في باب النفقات وهي:
- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة من طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين العمومي.

الجدول 05: يبين تطور رصيد صندوق ضبط الموارد خلال فترة 2008/2016

السنوات	متوسط سعر النفط	الجبائية البترولية المتوقعة (مليون دج)	الجبائية البترولية الحقيقية (مليون دج)	فائض قيمة الجبائية البترولية (مليون دج)	رصيد الصندوق (مليون دج)
2008	99.06	1715400	4003559	2 288159	4280073
2010	79.79	1501700	2820010	1 318310	4842837
2012	110.74	1519040	4054349	2 535309	5633751
2014	99.09	1577730	3388355	1 810625	4408464
2016	47.34	1682600	1781123	98660	784550

المصدر: زهير بن دعاس، نريمان رقوب، "صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان

العجز الموازني"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، مارس 2019، ص 77.

- **التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين سعر النفط ورصيد صندوق الموارد:**

نلاحظ من خلال الجدول، ارتباط رصيد صندوق الموارد بحجم التطور الحاصل من العوائد المتأتية من الجبائية البترولية، بسبب الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط في السوق الدولية. ويظهر ذلك بوضوح بين سنتي 2011/2014. وكان أكبر رصيد قد سجل في سنة 2012، ثم عاود الانخفاض ليسجل أدنى قيمة له سنة 2016 لتراجع أسعار النفط وتنامي تدخلات الخزينة لسد العجز في الميزانية.²⁹ و" يحلّ تقرير بنك الجزائر تطور النشاط على مستوى جميع أصعدة الاقتصاد الوطني لسنة 2016. يبرز التقرير

الأثر الكبير لاستمرار انهيار أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية، وعلى نشاط القطاعات الحقيقية والنقدية والمالية للاقتصاد. كما يركز على رسم تدابير السياسة الاقتصادية، الظرفية والهيكلية، التي من شأنها أن تستعيد، آجال، التوازنات، أكثر تجانساً مستداماً. أدى تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في 2016 (-15.2 %) بعد الانخفاض الحاد في 2015 (-47.1 %) إلى عجوزات جدّ معتبرة في

الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة، وذلك للسنة الثالثة على التوالي.³⁰ وهذا ما يفسر أن سنة 2012، بلغ متوسط سعر النفط فيها أكبر قيمة له بـ: 110.74 دولار، فارتفع رصيد الصندوق لأعلى قيمة له. وهو ما يفسر لنا أيضاً تجاوز الجزائر لمحنة معدل التضخم الكبير الذي بلغ حدود 9% في هذه السنة، فاقت قيمة العتبة 6.5 % ذات تأثير سلبي على أداء النشاط الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً، بفضل الموازنة التي أحدثها صندوق ضبط الموارد، فتم اقتطاع مبلغ 2283.3 مليار دينار جزائري لتمويل عجز الخزينة في هذه السنة.³¹ وهو يؤشر على أهمية هذه الآلية في استعادة التوازنات المالية لمؤسسات الدولة عندما يحدث التغيير التنظيمي على مستواها، خاصة إذا مس ميزانية التسيير ونفقات المستخدمين أي كتلة الأجور.

إلا أن هذه التبعية لمداخل النفط أدت إلى تراجع رصيد صندوق ضبط الموارد بفعل انخفاض أسعاره وتنامي تدخلات الخزينة لسد عجز الموازنة، وظهر ذلك جلياً انطلاقاً من سنة 2014 إلى اليوم. وأصبح هذا الأخير أكثر خطورة لتزامنه مع تراجع حاد في الموارد المالية للدولة، فازداد الضغط على صندوق ضبط الموارد من خلال مختلف تدخلاته. "ورغم أن ارتفاع الإنفاق العمومي يعود إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرة، إلا أنه يفسر إلى حد كبير اعتماد أهداف نمو الاقتصاد الجزائري على سياسة الميزانية، بالنظر لمحدودية مساهمة القطاع الخاص، وقد بلغ متوسط نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات حوالي 60 % خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008-2016، (انخفاضها النسبي منذ سنة 2014 عن متوسط الفترة المدروسة) بفعل الآثار الناجمة أساساً عن ارتفاع كتلة الرواتب والتعويضات، تجهيزات المكاتب والصيانة... الخ"³²

الجدول 06: يبين تطور رصيد الموازنة بين سنتي 2008 و2016.

السنوات	إيرادات الموازنة بالمليار دينار	نفقات الموازنة بالمليار دينار	رصيد الموازنة بالمليار دينار	تطور الناتج المحلي الخام DA 10 ⁹	رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الخام
2008	2895.2	4188.4	1293.2-	11043.7	11.7-
2010	3056.7	4657.6	1600.9-	11991.6	13.4-
2012	3804.5	7054.4	3249.9-	16208.8	20.1-
2014	3902.7	7153	3250.3-	17205.1	19.9-
2016	4747.4	7984.1	3236.7-	/	/

المصدر: زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)، مجلة آفاق

علمية، المجلد: 11 العدد: 02 السنة 2019، ص 321 (بتصرف). ISSN: 1112-9336.

إن تطور تدخلات صندوق ضبط الموارد FRR في تمويل عجز الخزينة خلال هذه المدة، يظهر جليا في مساهمته لتغطية هذا العجز، وخاصة بين سنتي 2014 و 2015 الذي بلغ فيه 91.12% بسبب انخفاض سعر النفط من حدود 100 دولار إلى 50 دولار فقط. " إن تراجع رصيد ضبط الموارد، نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول وصادرات المحروقات في 2015 و 2016 (-55.1%)، إلى جانب المستوى الذي وصلت إليه الواردات من السلع، على الرغم من انخفاضها في 2015 و 2016 (-17.1%)، عجز جد مرتفع في الحساب الجاري وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات يفوق 16% من إجمالي الناتج الداخلي في 2015 و 2016.³³

الجدول 07: يبين نسبة مساهمة الصندوق FRR في تغطية العجز.

السنوات	رصيد صندوق ضبط الموارد مليون دينار	التدخل لتمويل عجز الخزينة باستخدام FRR	نسبة مساهمة الصندوق FRR في تغطية عجز الخزينة	متوسط سعر برميل النفط الجزائري*
2008	4 280 073	758.180	58.63	99.06
2010	4 842 837	791.938	49.46	79.79
2012	5 633 751	2 283.260	69.42	110.74
2014	4 408 464	2 965.672	91.12	99.09
2016	1 797 400	1 003.700	55.73	47.34

المصدر: زهير بن دعاس، نريمان رقوب، " صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان

العجز الموازني "، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، مارس 2019. ص 82.

وقد جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " إن الإيرادات الناجمة عن صادرات المحروقات التي شهدت تراجعا معتبرا خلال السداسي الأول من سنة 2015 43.7% وكانت لها عواقب سلبية وعلى هذا الأساس فقد زادت الوضع تفاقمًا مقارنة بسنة 2014 وحتى بالسنوات ما قبلها. وتبين معطيات سنة 2015 المتعلقة بوضع الميزانية في السداسي الأول العجز الكبير الذي أصاب الخزينة العمومية، بينما لم يسجل صندوق تنظيم الإيرادات أية قيمة جباية مضافة خلال نفس الفترة (مقابل 292 مليار دج من القيمة المضافة في جوان 2014). ويتوقع لموارد صندوق تنظيم الإيرادات ان تشهد تراجعا في 2015 بفعل اللجوء المفرط من أجل تغطية العجز المالي خلال تلك الفترة إذ تقلصت موارد الصندوق بأكثر من 33% منذ جوان 2014 (3441.3 مليار دج، منها أكثر من 967 مليار من الاقتطاعات إلى غاية نهاية شهر جوان 2015 (4408 مليار دج في 2014).³⁴

- استنتاجات الآلية الأولى لتعديل النسق الاقتصادي:

التغيير التنظيمي للمؤسسات ضروري لمواكبة التطورات التي تحدث على الساحة الوطنية والدولية، إلا أن التغيير غير المدروس تكون عواقبه مجهولة، على التوازنات السوسيو-اقتصادية. وهذا ما حدث في

الجزائر نتيجة النضال النقابي المستقل، الذي فرض زيادات في الأجور والنفقات فوق طاقة التنظيمات والمؤسسات المالية للدولة. فاضطرت إلى استعمال صندوق ضبط الموارد الذي أنشئ ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ويعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية، كآلية لسد العجز في الموازنة. وهذه الآلية تمثل صيغة لاستعادة التوازنات المالية للتنظيمات، ولا يمكن تأسيسها والاعتماد عليها في كل مرة، لأنها تعتمد على تمويل نسبي، يتمثل في فائض قيمة الجباية البترولية. التي تمول هذا الصندوق في كل سنة. بدل من الهدف الذي أنشئ من أجله كضمان للأجيال القادمة.

ويأتي هذا كله في قراءة سوسيولوجية، إلى عدم امكانية التأسيس لمرحلة جديدة بدأت فعليا منذ سنة 2008، كان من أهم عواملها التغيير التنظيمي غير العقلاني. باعتماد اقتصاد هش غير حقيقي يعتمد كليا على عائدات النفط بنسبة 95%. كانت نتائجه وخيمة على الجزائر بارتفاع معدلات التضخم من سنة لأخرى، وانهايار قيمة العملة الوطنية وتراجع القدرة الشرائية للموظفين. واللجوء إلى صندوق ضبط الموارد في كل مرة، كان من المفروض استخدامه في تمويل الاستثمارات الاقتصادية الحقيقية، وضمان حقوق الأجيال القادمة. ومن نتائجه أيضا بعد انهيار موارد هذا صندوق دخول الجزائر في مرحلة استثنائية أخرى مؤقتة جاءت نتيجة الأخطاء والقرارات غير مدروسة العواقب، وهي سندات القرض الوطني والتمويل غير التقليدي.

- فما هي سندات القرض الوطني والتمويل غير التقليدي؟ وما دورهما في استعادة التوازنات المالية؟ وما هي القراءة السوسيولوجية هاتين الخطوتين؟

2- القرض الوطني للنمو الاقتصادي:

من الآليات التي لجأت إليها الحكومة في إعادة تمويل وبعث الاستثمار في المجال الاقتصادي، لأنه الضامن المهم الذي يغنينا عن التبعية لصندوق ضبط الموارد، سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي. كما أن الموارد المالية لهذه السندات تستعمل بطريقة غير مباشرة في سدّ عجز الموازنة، ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة من طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي. وكان ذلك وفق " قرار من وزارة المالية سنة 2016 يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها هذه السندات." 35

- **مفهوم السندات:** " تمثل السندات قرض طويل الأجل تصدره المؤسسات، الدولة أو الجماعات المحلية ومختلف المستثمرين مؤسساتية أو خواص، وللمقرض الحق في استرجاع رأسماله الذي أقرضه مكافأته على شكل فوائد." 36 فالسندات إذن هي الأوراق المالية التي تمثل وسيلة تستعملها الحكومة (الخزينة العامة) للحصول على رؤوس الأموال في شكل ديون طويلة الأجل بهدف تحقيق ما يلي:

- تغطية العجز في الميزانية العامة؛
- الإشراف على نشاط البنوك من خلال التأثير على حجم سيولتها؛

- تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد لضمان عملية الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد؛
 - التحكم في الأزمات الاقتصادية وخاصة في فترة التضخم، حيث تلجأ الدولة إلى إصدار سندات حكومية
- للتقليل من حجم السيولة المتداولة، في حالة الكساد تقوم بشراء السندات والزيادة في السيولة العامة، وذلك بهدف تحقيق التوازن الكلي. ومن أهم وأخطر خواص السندات هي أنها " فئة من الأوراق المالية ذات دخل ثابت، إذ تدفع الفوائد لحملة السندات سنوياً، سواء حققت الشركة أرباحاً أو خسائر. ³⁷ وهو دين لحامله على الجهة المقترضة. بالإضافة إلى مخاطر تقلبات الأسعار وتدهور قيمة العملة بسبب ظاهرة التضخم، ونقص السيولة. وهو ما يجعل الإقبال عليها ضعيف، لعدة اعتبارات وخاصة وأن هذا النوع من التعامل المالي هو تعامل ربوي. وأولها أن المجتمع الجزائري ذو الشخصية الإسلامية يرفض هذا النوع من التعاملات الربوية التي يعتبرها محرمة. فأي " مبدأ اقتصادي لا يمكن أن يكون صادقاً إلا إذا وجد في وضع لا يتعارض فيه مع عناصر المعادلة الشخصية السائدة في الوسط الذي يراد تطبيقه فيه. " ³⁸ وثانياً الخوف من المساءلة حول مصدر هذه الأموال، بالإضافة إلى نقص الثقة في البنوك العمومية نتيجة قضايا الفساد التي هزت هذه البنوك. ما يدفع الأفراد أو الهيئات والمؤسسات الخاصة إلى عدم التفكير في هذا النوع من القروض رغم فوائدها المعتبرة والضمانات التي تقدمها الجهة المقترضة. ولو أنها سندات حكومية أي سندات صادرة عن الخزينة العامة على أنها قروض تمثل الدولة فيها الطرف المدين. وهو ما يعرض هذه العملية برمتها للفشل.

3 - التموين غير التقليدي ودوره في استعادة التوازنات المالية:

لجأت الحكومة الجزائرية إلى أسلوب تمويل جديد للنشاط الاقتصادي كخيار وحيد، بعد انهيار احتياطات صندوق ضبط الموارد، لتغطية عجز الميزانية وهي سياسة نقدية غير تقليدية يتبعها بنك الجزائر، المتمثلة في سياسة التيسير الكمي الذي لجأت إليه العديد من الدول المتقدمة كالبنك الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي أثناء الركود الاقتصادي، لعدم نجاعة السياسة النقدية التقليدية. ولكن أوجه المقارنة مع الجزائر تبدو مغالطة، على اعتبار أن الولايات الأمريكية وأوروبا هي ذات اقتصاديات حقيقية استعملت هذا الأسلوب لتحفيز النشاط الاقتصادي. بينما الجزائر اقتصادها ريعي، خدماتي يعتمد شبه كلياً على مداخل صادرات النفط بنسبة 95%، استعملت هذا الأسلوب لتغطية عجز الميزانية. فجاء في التقرير السنوي لـ 2017 الصادر عن بنك الجزائر " على الصعيد النقدي، وترابطاً بالعجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، تواصل تراجع السيولة المصرفية خلال العشرة (10) أشهر الأولى من 2017 ، التي انتقلت من 820,9 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 482,4 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017 ، في ظرف يتميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر . مع إدخال

التمويل غير التقليدي، منذ نوفمبر 2017، عرفت السيولة المصرفية ارتفاعا لتبلغ 1 380,6 مليار . دينار في نهاية ديسمبر 2017.³⁹

فقد نصت المادة 45 مكرر من القانون 10-17⁴⁰ ما يلي: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار... التي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات.⁴¹

وعليه بدأ بنك الجزائر في هذه السياسة للتمويل غير التقليدي بموجب هذه المادة في أكتوبر 2017، واستمر في 2018 و 2019. رغم تحذير الخبراء الاقتصاديين من اتباع هذه السياسة. كما حدث لنموذج فينزويلا الذي انتهى بصدمة مالية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل كبير جدا.

- **سياسة التسيير الكمي:** تعرف هذه السياسة على أنها شراء البنك المركزي لأوراق مالية تعود للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، وكذلك سندات الخزينة من أجل تعزيز احتياطات البنوك وتوفير السيولة

بالإضافة إلى أنها تعمل على رفع قيمة تلك الأصول وزيادة عرض النقود⁴²، "إلا أن الحكومة تقوم بتطبيق غير عقلاني للتمويل غير التقليدي من خلال طباعة أوراق نقدية (la planche à billets) أو ما يسمى الإصدار النقدي دون تغطية، وفي الدول التي تمتلك أنظمة مالية قوية لا تطبع النقود إلا بقدر ما يقابلها من احتياطي الذهب، أو بحسب قوة الاقتصاد وما يقابلها من انتاج فعلي للسلع والخدمات في البلاد، أو احتياطي النقد الأجنبي"⁴³

وهذا الإجراء يمكن أن يؤدي بالجزائر إلى عملية تضخمية غير مسبقة كما حدث في بعض الدول الربعية. " حيث بلغت المبالغ المخصصة للتمويل غير التقليدي بموجب المادة 45 مكرر في نهاية سنة 2017 ما قيمته 2185 مليار دينار منها 1615 مليار دينار لتمويل كل من الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار والباقي أي ما قيمته 570 مليار دينار لتمويل الميزانية العمومية، وفي جانفي 2018 ارتفع إلى 3585 مليار دينار ثم ارتفع مرة أخرى في سبتمبر ونوفمبر إلى 4005 مليار دينار و 5200 مليار دينار على التوالي." ⁴⁴ فما هو الوضع العام للتضخم بعد تطبيق سياسة التسيير الكمي التي خصصت لها مبالغ ضخمة؟

لمعرفة تأثير هذه السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار سلبا أو إيجابا، ننتبع تطورها خلال فترة تطبيق سياسة التسيير الكمي من خلال الجدول التالي:

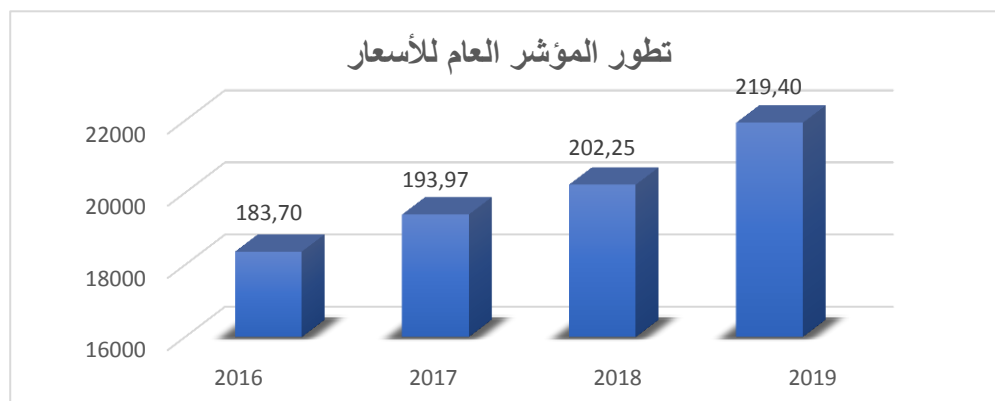
جدول 08: يبين معدل التضخم لسنوات 2017 من إلى 2018.

المؤشر العام	2016	2017	2018	2019
المؤشر العام	183.70	193.97	202.25	219.40
معدل التضخم (التغيرات %)	6.4	5.6	4.3	2.7

المصدر: Indice des Prix à la Consommation 2009 -2018 / Office National des Statistiques, - Alger : O.N.S., 2019 – 72p: Tabl. Graph, (21 x 29,7 cm) - (Coll. Statist. , n° 211 : Série ISSN 1111 – 5092 ISBN 978-9961-40-119-4 DL: 1er Semester 2019. P 66.

يبين المؤشر العام لسنوات 2017 و 2018 استمرار ارتفاع المؤشر العام بوتيرة ثابتة، مع نسبة تضخم تراوحت بين (4% و 6%). وهو يدل على فشل السياسات المتبعة في علاج ظاهرة التضخم في الجزائر. التي كان السبب الأساسي فيها ارتفاع الكتلة النقدية بدون أن يقابلها نمو في الناتج المحلي الحقيقي. فنلاحظ كيف أن المؤشر العام للأسعار لا يكف عن التزايد من سنة لأخرى، فبلغت الزيادة خلال هذه الفترة 2017-2018 ما يقارب 10%. رغم اللجوء إلى سياسة التسيير الكمي، التي من المفروض أن مفعولها يكون إيجابي ويؤدي إلى تخفيض معدل التضخم كما حدث في تجربتي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الناجحتين.

الشكل 03: التمثيل البياني لنسبة التضخم 2016 إلى 2019:



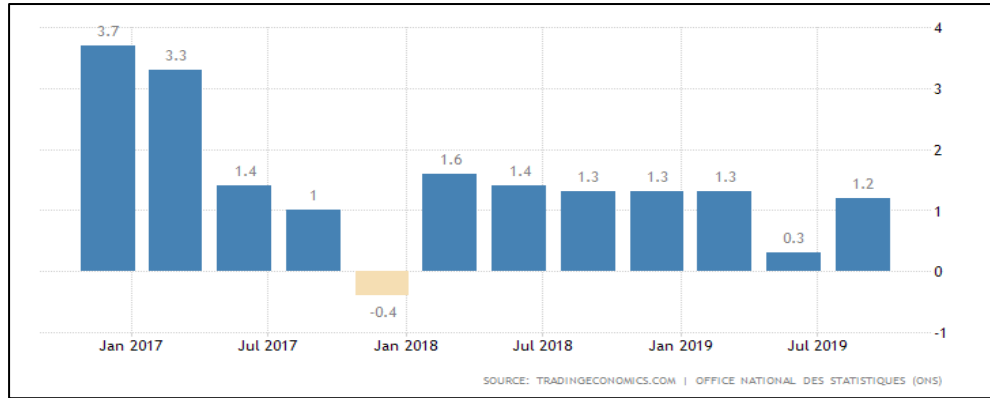
المصدر: من انجاز فريق البحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 08

إلا أن معدل التضخم بقي في مستويات مرتفعة، وهو مؤشر على فشل هذه السياسة التي لجأت إليها الجزائر، مرغمة لسد عجز الموازنة التي ترتفع من سنة لأخرى بسبب بقاء أسعار البترول منخفضة دون 60 دولار. فحركية المؤسسات الجزائرية بكل أنساقها الفرعية مبنية على هذه الثروة التي تخضع لتقلبات الأسعار العالمية.

أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة بعد الإجراءات المتخذة لتعديل النسق، وفشلها في تخفيض الكتلة النقدية والقضاء على التضخم وبالتالي العودة لنقطة التوازن. فهي كما نلاحظ في التمثيل البياني في أسوأ حالاتها، وبلغت أدنى حالة لها في جانفي 2018 بمعدل نمو سلبي يبلغ -

0.4 بحسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، وهو ما يبين الحالة السيئة للاقتصاد الجزائري. وخاصة بعد لجوئها للتمويل غير التقليدي في استعادة التوازنات المالية الذي أدى إلى مزيد من التضخم وارتفاع الأسعار وكنتيجة تدهور القدرة الشرائية للعامل والموظف أكثر فأكثر.

الشكل: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لسنوات 2019/2017



المصدر: Trading Economics، <https://ar.tradingeconomics.com>، تاريخ الاطلاع: 2020/03/29

التحليل السوسيولوجي لبدائل صندوق ضبط الموارد:

هناك اختلاف كبير بين تجربة الدول المتقدمة وتجربة الجزائر لسياسة التيسير الكمي، كون أن الأولى تتمتع بأجهزة إنتاجية مرنة تستجيب لتغيرات الكتلة النقدية وفق النموذج الكينزي. كما أنها طبقتها في ظرف يتسم بتضخم شبه منعدم نتيجة لانخفاض الطلب، بينما الجزائر طبقت هذه السياسة بتضخم مرتفع بالإضافة أن اقتصادها يعاني من ضعف الإنتاجية خارج قطاع المحروقات.⁴⁵

كما أن لجوء الجزائر لهذه الحلول كان حتميا ولا مفر منه، بعد أن تضاعفت الكتلة النقدية في الجزائر بشكل غير مسبوق نظرا لعدة عوامل ومنها الزيادة في أجور الموظفين رغم شرعيتها إلا أنه تم بشكل غير عقلاني. فكان من المفروض أنها تكون متبوعة بنمو الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر يقيس الثروة المتولدة في بلد ما. هذا النمو في الكتلة النقدية ما كان يحدث بهذا الشكل لولا النضال الاستراتيجي للنقابات المستقل، الذي راهنة على مصادر القوة التي يمتلكها لتحقيق مصالحه ولو على حساب التنظيم. فيحدث تغيير تنظيمي شكلي، لأن هذا التغيير يؤدي إلى اهتزاز كل النسق الاجتماعي بأنساقه الفرعية وخاصة النسق الاقتصادي الذي يستعيد توازنه ولكن سلبيا، لأنه يتم بطريقة غير صحيحة عن طريق زيادة معدلات التضخم من سنة لأخرى كما بيناه من خلال هذه الدراسة التحليلية للمؤشرات الاقتصادية.

4. تحليل النتائج

- استنتاجات الفرضية الأولى:

الزيادات في أجور قطاع التربية وبعدها بقية القطاعات الأخرى خلال الفترة الممتدة بين 2008-2016، أدى إلى الرفع من حجم الكتلة النقدية في الجزائر بشكل غير طبيعي مقارنة بتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. مما انعكس سلبا على الأداء السوسيو-اقتصادي، من خلال ارتفاع التضخم

من سنة لأخرى كما أظهرته أرقام البيانات. وكان لهذه الظاهرة الانعكاس السلبي على القدرة الشرائية للعمال والموظفين. وعودة النقابات المستقلة لنقطة الصفر بمطالبتهم بالرفع من الأجور وحماية القدرة الشرائية؟ وبالتالي أكدنا صحة الفرضية: أن للتغيير التنظيمي المفروض من قبل الفعل النقابي الاستراتيجي للنقابات المستقلة للتنظيمات بشكل غير عقلاني (عقلانية محدودة)، آثار سلبية على الأداء السوسيو-اقتصادي للتنظيم الرسمي وللمجتمع ككل، من خلال تضاعف التضخم الناتج من زيادة الكتلة النقدية بشكل كبير جدا، بدون مقابل اقتصادي فعلي وبالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية وتراجع القدرة الشرائية للعمال والموظفين.

- استنتاجات الفرضية الثانية:

تمكنت الجزائر من تجاوز الوضع المالي الاستثنائي الصعب، بفضل آلية الموازنة التي أحدثتها صندوق ضبط الموارد الذي أنشئ بموجب القانون 2000-02، الذي يمونه فائض قيمة الجباية البترولية بفضل ارتفاع سعر البترول لمستويات كبيرة في الفترة الممتدة بين 2008/2014 وهي الفترة التي شهدت تضاعف الكتلة النقدية عدة مرات. إلا أن هذا الصندوق انهارت موارده انطلاقا من سنة 2015 إلى اليوم نتيجة انهيار أسعار البترول بنسبة 50%، نتيجة طبيعة الاقتصاد الريعي للجزائر، مما وضع الحكومة في مأزق حول كيفية تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي... مما جعلها تلجأ إلى آليات أخرى كحتمية لسد عجز الموازنة كالقرض الوطني للنمو الاقتصادي، والتمويل غير التقليدي. بعدما انتهجت سياسة التقشف وتجميد العديد من المشاريع الحيوية. إلا أن هذه الآليات باءت بالفشل نتيجة استمرار تدهور قيمة العملة الوطنية، مما يؤدي إلى ارتفاع المؤشر العام للأسعار ومعدل التضخم.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي افترضناها أن للنسق الاجتماعي (الحكومة الجزائرية) عدة آليات يلجأ إليها لتعديل النسق السوسيو-اقتصادي لاستعادة توازناته المالية الضرورية لاستمراره. وتوفير ميزانية التسيير الضخمة لتسديد أجور العمال والموظفين في كل القطاعات الحيوية. من خلال اللجوء إلى الموازنة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات. ولكن الدراسة الاستطلاعية أظهرت أن هذا الضبط غير كافى على اعتبار أن هذا الصندوق شهد انهيار بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى اللجوء إلى آليات أخرى لم تتجح في استعادة التوازنات المالية للدولة الجزائرية كما بيننا. فاستمرت ظاهرة التضخم وتراجع القدرة الشرائية بفعل تدهور قيمة العملة الوطنية إلى اليوم. وهو يدل على أن الحلول التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية غير ناجعة، على اعتبار أنها تعتمد على الاقتصاد الريعي الخدماتي وليس الاقتصاد الحقيقي. وهي قضية أخرى تحتاج إلى دراسات ميدانية وتطبيقية، حول كيفية التحول الفعلي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي-الخدماتي بشكل كلي غير عقلاني، إلى اقتصاد حقيقي يعتمد على خلق مؤسسات منتجة للثروة، تدعم العملة الوطنية وتخفف مستويات الكتلة النقدية والتضخم إلى مستوياته المقبولة التي تحقق التوازنات المالية الكبرى للجزائر.

5. خاتمة

إن النقابات المستقلة كفاعل استراتيجي، تتناضل من أجل تحقيق مطالبها باستعمال مصادر السلطة التي تمتلكها مثل اللجوء للإضرابات المفتوح، مكنتها هذه الاستراتيجية من الحصول على مطالب مهنية مهمة وعلى رأسها الزيادات المستمرة في الأجور، إلا أن ذلك كان له تبعات سلبية على القدرة الشرائية للعمال والموظفين. الذين وقعوا في فخ الوهم النقدي باعتقادهم أن ذلك سيحسن من مستوى معيشتهم. إلا أن التوازن الاقتصادي الحقيقي يفرض بدوره منطقة، عندما يمتص هذه الزيادات في الأجور الإسمية بفعل واقع الأسعار الحقيقية للسوق، فيعود بهم لنقطة الصفر من جديد.

فالشراكة الحقيقية الواعية بين الفاعلين الاجتماعيين في مختلف المنظمات القطاعية بحقيقة الاقتصاد الوطني، البعيدة عن الفاعل الاستراتيجي النفعي الذي لا ينظر إلا إلى تحقيق مصالحه الشخصية على حساب المصالح الجماعية، هي المخرج الوحيد للخروج من النزاعات الجماعية التي تشهدها كل سنة تقريبا، بين التغيير ومقاومة التغيير التنظيمي. وهذه الشراكة تتدرج ضمن رؤية موحدة عقلانية، تحقق الأهداف الاستراتيجية للأفراد والمنظمات، مما يجنبها اللجوء إلى الضبط الاجتماعي المكلف بهدف تكيف وتدعيم النسق التنظيمي وإعادة توازنه من جديد. على اعتبار أن الزيادة في أجور الموظفين فوق قدرات وامكانيات التنظيمات يتبعه ارتفاع معدل التضخم (توازن سلبي). وتفشل معه كل الآليات التي تتخذها الحكومة الجزائرية لاستعادة توازناتها المالية الضرورية لبقاءها. فالانتقال إلى اقتصاد وطني حقيقي هي الضامن الوحيد لتحسين حقيقي للوضع المهنية للعمال والموظفين في المنظمات الجزائرية.

6. الهوامش والمراجع

- (1) الأمر رقم 06-03، مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص 9.
- (2) مرسوم تنفيذي رقم 08-315، مؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2008 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 59، الصادر في 12 أكتوبر 2008.
- (3) الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1984، ص 442.
- (4) أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، الناشر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، القاهرة، ط1، 2007، ص 4.
- (5) حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص ص 11، 13 (بتصرف).
- (6) Wikipédia, l'encyclopédie libre, <https://fr.wikipedia.org>, 2020/05/05 تاريخ الاطلاع:
- (7) L'Institut national de la statistique et des études économiques, www.insee.fr, 2020/05/05 تاريخ الاطلاع:
- (8) La Banque centrale européenne -L'Euro système -Le Système européen de banques centrales, [http:// www. Ecb. Int/ pub/ pdf/ other/ escb_ fr. pdf](http://www.Ecb.Int/pub/pdf/other/escb_fr.pdf), page 33. Fichier PDF généré le 08/05/2018.

- (9) عدنان مناتي صالح، "عرض النقود وأثره في التضخم"، مجلة دنانير، 2015، المجلد: 1، العدد السابع، ص 26.
- (10) أمينة عمر، الموسوعة السياسية، تاريخ الاطلاع: 2020/04/28، <https://political-encyclopedia.org/dictionary>.
- (11) M. Friedman, La monnaie et ses pièges, paris: Calmann-Lévy, 1992, p 139.
- (12) Thorn R. S., Bernard R. L'état actuel des théories de l'inflation devant l'inflation des théories. In: Économie rurale. N°113, 1976. P 05.
- (13) Michel Crozier. & Erhard Freiberg, L'acteur et le système les contraintes de l'action collective, Éditions du Seuil, 1977, ISBN 2-02-005839-1. p 283.
- (14) Guy Rocher, Talcott Parsons et la sociologie américain, Paris: les presses universitaires de France, édition électronique, 1972, p 62.
- (15) القانون 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 07 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35.
- (16) زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)، مجلة آفاق علمية، المجلد: 11 العدد: 02 السنة 2019، ص 326. ISSN: 1112-9336.
- (17) La finance pour tous, institut pour l'éducation financière, <http://www.lafinancepourtous.com>. تاريخ الاطلاع: 2020/05/03.
- (18) حياة عمر البرهماتي، أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الإسلامي، ط 1، دار القلم، دمشق، 2015، ص 301.
- (19) Roger Aim Ibid., p73
- (20) Banque d'Algérie ، rapport 2011، évolution économique et monétaire en Algérie, P 32. <http://www.bank-of-algeria.dz/>
- (21) شلوفي عمير، عزوي عبد الباسط، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم (RT)-دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980/2016، مجلة اقتصاديات المال والأعمال EBFJ، 2017، ص 13.
- (22) عبد الله قوري يحيى، "محددات التضخم في الجزائر": دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، عدد 14/2014 ص 81.
- (23) بن البار امحمد، "تأثير السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-" أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، السنة الجامعية 2016/2017، ص ص 141/138.
- (24) رمزي سلامة، مريم العبيد، ارتفاع الأسعار وآثاره على مستويات المعيشة في دولة الكويت، مجلس الأمة، إدارة البحوث والدراسات، سبتمبر 2008، ص ص 15-16. (بتصرف)
- (25) Guy Rocher, Ibid p 76.
- (26) قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 يونيو سنة 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37، الصادر في 28 يونيو 2000، ص 7.
- (27) زهير بن دعاس، نريمان رقوب، " صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان العجز الموازي"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، مارس 2019، ص 72.
- (28) زهير بن دعاس، نريمان رقوب، مرجع سابق، ص 73.
- (29) زهير بن دعاس، نريمان رقوب، مرجع سابق ص 75.
- (30) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 7.

تاريخ الاطلاع: 2020/01/28. <https://www.bank-of-algeria.dz/>

- (31) زهير بن دعاس، نريمان رقوب، مرجع سابق، ص 78.
- (32) زهير بن دعاس، مرجع سابق، ص 322 (بتصرف).
- (33) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 40.
- تاريخ الاطلاع: 2020/01/28. <https://www.bank-of-algeria.dz/>
- (34) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي، السداسي الأول 2015، نوفمبر 2015، ص 40.
- (35) قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1437 الموافق 28 مارس سنة 2016، يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، ص 33.
- (36) Hervé jarrige- Lemas, *la Bourse*, édition du Puits Fleuri, France, 2001, p24.
- (37) محفوظ جبار، الأوراق المالية المتداولة في البورصات الأسواق المالية، بدون دار نشر، 2002، ص 48
- (38) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط3، 1987. ص 18.
- (39) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018. ص 5.
- تاريخ الاطلاع: 2020/01/28. <https://www.bank-of-algeria.dz/>
- (40) قانون رقم 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017، يتم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 57.
- (41) قانون رقم 10-17، مرجع سابق، ص 4.
- (42) كمال سي محمد، الاقتصاد النقدي، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 112.
- (43) بطاهر بختة، " التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05 / العدد 01 (2019)، ص 37.
- (44) ماجدة مدوخ، " أثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر"، مجلة آفاق علمية، المجلد: 11 العدد: 02، 2019، ص 348.
- (45) هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ، " أثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر"، مجلة آفاق علمية، المجلد: 11 العدد: 02، 2019، ص 353.